التحول الديمقراطي في قارة افريقيا والعملية الانتخابية

ان التحول الديمقراطي في إفريقيا وجنوب الصحراء متنوع بحسب الأمكنة والأزمنة، وقد أخذ مسارات عديدة للنجاح كما في غانا ونيجيريا والسنغال وزامبيا الى جانب إخفاقات في حالات اخرى بمصر وليبيا وتونس لم تتجسد فيها وعود الربيع العربي بتحقيق التحول إلى الديمقراطية.

تعد فترة التسعينات من القرن الماضي عصر إعادة ولادة الديمقراطية في إفريقيا؛ فخلال تلك الحقبة شهدت العديد من الدول الإفريقية عودة للديمقراطية الانتخابية بعد عقود من الحكم الشمولي الفاسد , وقد ساعدت في ذلك سنوات من الضغط الداخلي والخارجي والذي شمل سخطًا شعبيًا بسبب المعاناة الاقتصادية والتراجع السياسي, لذلك برزت مطالبات بالإصلاح السياسي والديمقراطي خلال فترة التسعينات وعندما وصلت المرحلة الثانية من الديمقراطية وانتشرت حول القارة الإفريقية، كانت التوقعات كبيرة بأن يؤدي التحول إلى الديمقراطية والذي أخذ مسارات عدة إلى توطيد الديمقراطية والتنمية حول القارة , وكانت الانتخابات تقع في جوهر هذه التوقعات حيث إنها تخدم بعض الأهداف الديمقراطية المهمة وأهم هذه الأهداف: المشاركة السياسية والتنافس والشرعية والتي تعتبر جميعها عناصر محورية لتعزيز الديمقراطية وبينما لا تقوم الانتخابات وحدها ببناء ديمقراطية قوية فإنها رغم ذلك تبقى أساسية ليس فقط لإنشاء الحكومات الديمقراطية بل أيضًا كمقدمة لتعزيز الديمقراطية على نطاق أوسع ومع ذلك فقد يتم استعمال الانتخابات في بعض الأحيان كوسيلة لتمويه الحكم السلطوي وكشكل من أشكال الطقوس الديمقراطية التي لا تضمن بالضرورة حرية الاختيار.

وبعد مرور حوالي ثلاثة عقود على رحلة الديمقراطية في إفريقيا، فقد حققت بعض الدول تطوراً ملحوظًا في عملية إجراء الانتخابات بانتظام وتعميق الديمقراطية، بينما لم يحقق البعض الآخر مثل هذا النجاح، بل على العكس من ذلك، يمكن القول: إن بعض الدول تراجعت في هذا المجال , وكما تشير اللجنة الاقتصادية لإفريقيا في تقرير الحوكمة الإفريقي الثاني فإنه: " منذ بداية إجراء الانتخابات في الثمانينات من القرن العشرين ، تم إجراء العديد من الانتخابات في قارة إفريقيا إلا أن العديد من الدول لم يحظ بانتخابات جيدة وفي المجمل، فقد كان هناك تطور ملحوظ للحكم السياسي في بعض الدول بينما كانت التحسينات ضعيفة في دول أخرى وساءت الأوضاع في قسم ثالث منها فقد كان التطور في مجال السياسي هامشياً في المجمل" .

نماذج للتحولات الديمقراطية في إفريقيا

تشير عملية التحول الديمقراطي في العادة إلى التحرك من نظام أقل ديمقراطية (الشمولية بأشكالها المختلفة) إلى مجتمع أكثر ليبرالية وديمقراطية حيث تصبح القيمُ الديمقراطيةُ، والتي تشمل الانتخابات الدورية والحرة والعادلة والموثوقة بالإضافة إلى حكم القانون والقضاء المستقل والمجتمع المدني النشط والإعلام الحر والمفتوح والمستقل والعلاقة المتوازنة بين المجتمع المدني والعسكر، الطرقَ الوحيدةَ المقبولة لتنظيم أمور المجتمع.

عادة ما تأخذ عملية التحول الديمقراطي نمطين أو نموذجين، هما التحول من الأعلى والتحول من الأسفل. أما الأول فتقوده القيادات (تتمركز حول الدولة) وتتضمن الحالات التي تستجيب القيادات فيها لوقائع سائدة بالبدء بالإصلاحات الديمقراطية , أما الثاني فيقوده الشعب (يقوده المجتمع) ويتمثل في ضغوطات شعبية من أجل إصلاحات ديمقراطية مستوحاة خاصة من المجتمع المدني النشط وبينما يعتبر كلا الشكلين معترفًا به، لا يمكن التغاضي عن احتمال اندماج عناصر من كليهما في حالة تحول واحدة.

ويجدر بنا أن نلاحظ أنه بينما يعتبر التحول من الأعلى أكثر قدرة على تحقيق الديمقراطية، وخاصة من حيث التوجه الأكبر لكونه أكثر دقة في تحديد الجدول الزمني والخطوات الإجرائية والاستراتيجية ككل فإن التحول من الأسفل يشمل درجة عالية من الريبة والشك وتعتبر هذه الصفات مثيرة للدهشة باعتبار أن جميع أشكال التحول، سواء من الأسفل أو من الأعلى، تحمل عناصر من الشك , ففي كلتا الحالتين فإن قدرات قادة التحول على التلاعب والتزامهم بالإصلاحات التي قد تؤدي إلى ولادة الديمقراطية قد لا تكون معروفة بشكل واضح كما قد تؤدي التدخلات من قبل بعض القوى المضادة للديمقراطية إلى تحجيم أو إطالة عملية التحول.

في السياق الإفريقي، أوضحت التجارب أن التحولات الديمقراطية كانت في مجملها مستوحاة من الأسفل وقد تم تحديد أربعة أنواع من التحولات تندرج ضمن هذا المتغير وهي: المؤتمرات الوطنية والثورات الشعبية و تشكيل الاتفاقيات و إجراءات الأجهزة العسكرية , وبينما تتميز كل من هذه النماذج بصفات خاصة، فإنه تجدر الإشارة إلى أنه في حالات كثيرة وُجدت تداخلات فيما بينها حيث وُجِد نموذجان أو أكثر في عملية تحول واحدة.

أكثر نماذج التحول الديمقراطي نجاحًا في إفريقيا

في الحد الأدنى، بينما حققت بعض الدول نجاحًا مطرداً في الديمقراطية بالانتخابات لم يحظ كثير من الدول الأخرى بهذا القدر من النجاح وتعد تجارب دول غانا ونيجيريا وزامبيا والسنغال أكثر الحالات نجاحًا؛ فعلى سبيل المثال، في غانا بالرغم من الانتخابات التأسيسية والتي أُجريت عام 1992 حققت الدولة قفزات كبيرة في التحول الديمقراطي , كما أن توزيع مقاعد البرلمان بالتساوي تقريبًا بين الحزبين الرئيسيين وبالإضافة إلى ذلك فإن تبادل الحكم يتم بشكل منتظم بحيث استطاعت أحزاب المعارضة الفوز في الانتخابات ثلاث مرات في أعوام (2000، 2008، 2016) وإنه لأمر يدعو للإعجاب أن هذا التبادل للحُكم شهد خسارة الرئيس في انتخابات عام 2016 وهي ظاهرة نادره الحدوث في الديمقراطيات الإفريقية.

أما بخصوص الحالة النيجيرية، فقد كانت مختلفة نسبيًّا: فبينما تميزت بالتنظيم غير الفعال للعمليات الانتخابية تبلورت بأشكال عديدة من الفساد الانتخابي مثل تزوير سجلات الناخبين وفقدان الديمقراطية داخل الحزب واقتلاع وتعبئة صناديق الاقتراع والتزوير الصريح للنتائج واستعمال العنف الشديد خلال جميع مراحل الانتخابات ، فإن مجموعة من الإصلاحات الانتخابية أدت إلى تعزيز الاستقلالية والقدرات الإدارية الخاصة بالهيئات الإدارية للانتخابات والمجلس الوطني المستقل للانتخابات وقد أدت هذه العوامل بالإضافة إلى عوامل أخرى إلى تحسينات منتظمة في الجو الانتخابي العام للدولة ووصلت النزعة الإيجابية للانتخابات ذروتها عام 2015 ليس بتبادل السلطة فحسب بل الأكثر أهمية هي الهزيمة الانتخابية للرئيس جودلاك جوناثان وكانت كلتا الحادثتين غير مسبوقتين في تاريخ الانتخابات في نيجيريا.

وفي العديد من الدول الأخرى مثل ليبيريا والسنغال وزامبيا، تعتبر الانتخابات المنتظمة ودرجة التنافس المرتفعة وتدوير السلطة وخسارة الرؤساء القائمين أهم سمات التطور الديمقراطي وتأخذ درجة الكمال الكبير أشكالًا عدة؛ فعلى سبيل المثال في ليبيريا والسنغال لم يظهر فائز خلال الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية عامي 2012، 2018 على التوالي كما أدى كلا الاستحقاقين الانتخابيين إلى تبادل للسلطة وهزيمة الحزب الحاكم , وفي حالة السنغال فقد أدت انتخابات عام

2012 إلى هزيمة الرئيس عبد الله واد أمام من حزب التحالف الجمهوري , وفي حالة زامبيا فقد فاز مايكل ساتا على الرئيس الحاكم روبيا باندا، خلال الانتخابات الرئاسية عام 2011.

إلا أن التحولات الديمقراطية لم تأخذ منحى مشابهًا في حالات عديدة أخرى. ويتجلى ذلك بوضوح في حالات الدول العربية الواقعة في الشمال الإفريقي، وخاصة مصر وليبيا وتونس. ففي معظم هذه الحالات، كانت مساحة الديمقراطية محدودة للغاية وتم خنقها بوجود أنظمة سلطوية قديمة وتتجلى الميول السلطوية في هذه الدول بطرق عديدة تشمل الديكتاتورية.

ففي مصر، فإن انتخاب محمد مرسي تحت مظلة حزب العدالة والتنمية التابع لحركة الإخوان المسلمين لم يَرْقَ للتطلعات على العكس فقد أدى إلى الاستقطاب والعنف وهيمنة العسكر على السُّلطة تحت قيادة الجنرال عبد الفتاح السيسي وتُدُوول الحديث بأن درجة القمع خلال حكم عبد الفتاح السيسي تجاوزت تلك التي كانت سائدة خلال عهد الرئيس حسني مبارك وحتى أسلافه من حيث عدد المصريين الذين تم قتلهم أو جرحهم أو اعتقالهم أو إخفاؤهم منذ الانقلاب العسكري في 3 يوليو/تموز عام 2013 , وتشير الاحصاءات الى أن العسكر قاموا بقتل ما يزيد عن 1000 مدني وسجن عشرات الآلاف الآخرين وقاموا بقمع الإعلام والمجتمع المدني.

أما الوضع في ليبيا فهو أكثر سوءًا؛ إذ يبدو أن عزل معمر القذافي المدعوم غربيًّا ومن ثَمَّ قَتْلُه، قد ولَّد نتائج عكسية؛ فإن مستوى التناقضات الحالية والتي تشمل التجزئة غير المسبوقة وتدمير المؤسسات السياسية وانتشار الأسلحة الخفيفة بالإضافة إلى جو عدم الاستقرار السائد والمتصف بانتهاكات كبيرة لحقوق الإنسان كانت عناصر أدت جميعًا إلى فشل الجهود المبذولة لتحقيق السلام الدائم والديمقراطية , ورغم أن التجربة التونسية تعتبر بشكل عام أفضل حالًا من حيث توفير مساحة أكبر من النشاط السياسي إلا أنه لا يزال هناك قلق حول جودة التحول.

وبالمجمل فإن دُوركن يلخِّص التحديات التي تواجهها هذه الدول كالتالي: "يبدو أن التحولات السياسية في شمال إفريقيا تترنح، ويبدو أن هذه المراحل المبكرة للديمقراطية السياسية الحالية تُظهر مخاطر المنافسة السياسية وليس فوائدها فحسب فقد أوجدت الثورات الآمال بأن هذه الدول تستطيع بناء أنظمة سياسية تجلب الوحدة الوطنية عبر مشاركة جميع مواطنيها إلا أن التطورات خلال الفترات الماضية في هذه الدول الثلاث جعل هذه الطموحات تبدو بعيدة المنال" .

تفسير النجاحات والإخفاقات

يمكن تفسير نجاح التحولات الديمقراطية في الحالات المذكورة من خلال عوامل عدة تشمل استقلالية ومهنية الهياكل الانتخابية والإدارية والتنسيق بين أطراف المعارضة والإصرار المتنامي للمواطنين والاستخدام المتنامي لوسائل التواصل الاجتماعي والتكنولوجيا الحديثة والدور الداعم للمجتمع الدولي... إلخ , ان ما حدث في نيجيريا عام 2011 يعود الى ثلاثة عوامل على الأقل أسهمت في هذا التطور:

- أولًا: وجود العديد من منظمات المجتمع المدني التي تَكَرَّس وجودُها لتعزيز قيم الديمقراطية والعمل على تثقيف الناخبين والتدخل مع أطراف انتخابية محورية مثل اللجنة الانتخابية والأحزاب السياسية , ويعتبر مركز الديمقراطية والتنمية ومؤسسة (CLEEN) والمبادرة الشبابية للمناصرة والنمو والتقدم أمثلة مهمة في نيجيريا.
- ثانيًا: حدث ارتفاع كبير في مستوى الوصول إلى واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي والتكنولوجيا الحديثة في هذه الدول وقد أصبحت أدوات مثل الإنترنت والهاتف المحمول والفيس بوك وتويتر وسائل مهمة للحشد في هذه البلدان.

- كان المجتمع الدولي مصدر دعم لعمليات الدمقرطة من خلال توفير الدعم التقني والمادي للجان الانتخابية في هذه الدول.

أما في شمال إفريقيا فبعض هذه الظروف والقدرات إما مفقودة وإما شحيحة كما هو واضح في الإنجازات الديمقراطية المحدودة للدول الواقعة هناك وعلى الأخص فإن الإخفاقات الديمقراطية في دول عربية كمصر وليبيا وتونس لا يمكن فصلها عن الإرث الطويل للشمولية والدعائم الاقتصادية الضعيفة لهذه الدول وغياب الأفكار الواضحة لدى قادة الثورات وغياب آليات المحاسبة وتجزئة المعارضة...إلخ .